رقم الوثيقة: MDE 24/021/2002=W
بيان صحفي رقم: NMU
OS يونيو/حزيران OMMO

سوريا: توقفوا عن استهداف المنتقدين السلميين

أدانت منظمة العفو الدولية اليوم إصدار حكم بالسجن على رياض الترك وحبيب صالح من قبل محكمة أمن الدولة العليا باعتباره انتهاكاً جسيماً لالتزامات سوريا بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي تعتبر سوريا دولة طرفاً فيها.

فقد أصدرت محكمة أمن الدولة العليا اليوم حكماً بالسجن مدة عامين ونصف العام على رياض الترك (TO عاماً) بتهم تتعلق بـ "محاولة استهداف تغيير الدستور بطرق غير مشروعة". وقبل ذلك بيومين اثنين، حُكم على سجين رأي آخر هو حبيب صالح (RO عاماً) بالسجن مدة ثلاثة أعوام بتهم تتعلق بـ "مناهضة أهداف الثورة" و"إثارة النعرات الطائفية والمذهبية".

إن منظمة العفو الدولية تدعو إلى الإفراج الفوري غير المشروط عن رياض الترك وحبيب صالح، نظراً لأنهما قد حوكما لا لشيء إلا لممارستهما السلمية لحقهما في حرية التعبير. فقد أُفرج عن رياض الترك، الذي يعاني من مرض في القلب ومن السكري، عام NVVU بعد اعتقال تعسفي دام لما يربو على NT عاماً، دون أن توجه إليه تهمة أو يقدم للمحاكمة.

وترى منظمة العفو الدولية أن "على السلطات السورية ضمان كفالة الحق في حرية التعبير طبقاً لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تشكل سوريا دولة طرفاً فيه. ولا ينبغي أن يُعاقب منتقدوها على تعبيرهم السلمي عن آرائهم".

وقد جرى اعتقال رياض الترك وحبيب صالح، وثمانية أشخاص آخرين، واحتجازهم بشكل تعسفي في أغسطس/ آب وسبتمبر/أيلول OMMN لمشاركتهم في مجموعات وملتقيات ناشئة للمجتمع المدني. وحُوّل عضوان في مجلس الشعب، هما رياض سيف ومأمون الحمصي، إلى محكمة الجنايات بتهم مشابهة، وحكم عليهما بالسجن مدة خمس سنوات إثر محاكمة غير عادلة. وما زال السجناء الستة الباقون، بمن فيهم عارف دليله، قيد المحاكمة أمام المحكمة العليا لأمن الدولة. ويزعم عارف دليله أنه قد تعرض للمعاملة السيئة والضرب أثناء احتجازه في سجن عدرا.

واختتمت منظمة العفو بيانها الصحفي بالقول: "إن على السلطات السورية التحقيق في شكاوى دليله بشأن ما تعرض له من معاملة سيئة على أيدي سلطات السجن، كما ينبغي عدم استخدام أي أدلة أو اعتراف انتُزع منه تحت التعذيب ضده في المحكمة".

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن، بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم +OM QQ RRSS TQNP
العنوان البريدي: **Amnesty International, 1 Easton St., London WC1X 0DW**
بريد إلكتروني: **http://www.amnesty.org**

للاطلاع على أحدث أخبار حقوق الإنسان، تابعونا على شبكة الإنترنت على البريد الإلكتروني:
http://news.amnesty.org.